منه او لم يحنث بلبسه بخلاف ما لو حلف لا يركب هذا الحمار مثلا فقطعت
اذنه او رجله فانه يحنث وكذا لو حلف لا يركب هذه السفينة فتزع منها لوح
فانه يحنث ايضا والفرق بينهما ان اللبس يباشر جميع البدن غالبا فاذا فعل
للركوب ونحوه فتامل وكفارة اليمين ولهي يجب بالحلف والحنث معا على الراجح

اي الحالف اشار بذلك الى ان الضمير مبتدا وخبره محذوف والجملة
خبر عن كفارة ولو جعل الضمير للفصل او للشان ومخبر خبر كفارة كان
اولى واسنب اي وكفارة مخير فيها الخ فتامل بين ثلثة اشياء ان كان
حرا رشيدا ولو كافرا فهي عتق رقبة اي اعتاقها مسلمة للظهار
او كسب هو عطف تفسير او على محل او عطف خاص على عام فتامل
او طعام عشرة مساكين اي تمليكهم ذلك الطعام فلا يكفي دون عشرة
ولا يزاد من لواحد فلو اعطى لاحد عشر مسكينا لم يكف واحد
منهم مرطلا وتلثا بالغدادي وهو نصف قدح بالكيل المصري
من غالب قوت بلد المكفر وقت ارادة التكفير وضابطه ما يجزئ في الفطرة
ولا يجزئ غير لبس اي لم يقتات به فان اقتاته كفى بعين كسوة
فليس المراد بالثوب ما يسمى ثوبا اصلا فتامل او كساء او ازارا او طيلسان
او مسعه او ردا او خمارا او فوطة او منديلا مما يحمل في اليد ولا
قفازان ولا مكعب ولا نعل ولا لفافة ولا قلنسوة وهي الطاقية
المعروفة ومثلها المجوزة المعروفة كذلك ولا يكفي ايضا درع من حديد
ولا خاتم ولا تكة ومن قال باجزاء الدرقية محمول على ما يجعل تحت السرج

للغرس

للغرس جديدا لكنه منذوب بسواكان مقصودا او لا نعم ان كان
مهلهل النسج بحيث لا يدوم قدر لبس الثوب مثله فانه لا يكفي لم تذهب
قوته ولو من حيث التعدد او صوف او كان مغسولا او منخسا وبعلمهم
بنجاسة ولا يكفي بخس العين ولا اطعام خمسة وكسوة خمسة مثله
ولا يكفي ثوب كبير للعشرة وان اقتسموه بخلاف اعطائهم العشرة امداد
فانه يكفي فان قطع الثوب الكبير قطعا بحيث يسمى كل قطعة منها
كسوة ودفعها دفعة لهم تعين شيازيادة على ما يجزئ بالغير الغالب
له وبمونة او كان رقيقا او سفيها او محجورا فلس فليس له ان كان معسرا
صيام ثلثة ايام ولا يتوقف صومها على محاذنة سيد الرقيق
لان حنثه بغير اذنه وكون الصوم يضر في الخدمة ولا يجوز لسيده
ان يكفره بطعام او كسوة لانه لا يرق بعد الموت نعم
لو كان مكاتبا جاز له التكفير بها باذن سيده وعكسه ومنه مال
غائب لا يكفر بالصوم بل ينتظر ولو فوق مسافة القصر على الراجح
والمس المبعض كالمعتق بعضه كالحر في الاطعام والكسوة لا في الاعتاق
في الاظهر هو المعتمد

فصل في بيان احكام النذر وهو لغة والتزام شيء وشرعا ما ذكره المصنف
عقب الكتاب بقوله ان كان منهما عقد بقصد المرء
على نفسه تاكيد اما التزمه والاصل
فيه قوله تعالى يوفون بالنذر الاية وقوله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)